استراتيجية تحديث المنظومة الجامعية في الوطن العربي

أ.ابي مولود عبد الفتاح و أ.عمروني ترزولت حورية
قسم علم النفس – جامعة ورقلة

مقدمة:

لقد جاء في توصيات الخبراء الحكوميين حول السياسات الثقافية في البلاد العربية الذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس (1981) على ضرورة إيجاد نظام ثقافي عالمي جديد يقوم على أساس من الحوار المتكافئ بين الثقافات والاحترام لكل ثقافة

ويهدف إلى تقديم صور آمنة عن الثقافات المختلفة بما يكفل تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب (عن احمد عبد الله العلمي 2002).

هذا وإن امتد تعريف العولمة ليس فقط حول سيطرة ثقافة من الثقافات على جميع الثقافات في العالم بل يتعدى ذلك إلى كل مظهر من مظاهر الحياة بما فيها السياسية، الاقتصادية والتربوية... الخ، قد تدرك جليا المخاوف العربية التي تشغل ذهن المربي العربي وتستنجد بعقل الباحث والدارس لقضايا التربية العربية وأهدافها ومناهجها.

ويزداد هذا الطرح حدة خاصة وأن العالم الحديث قد عرف كما ذهب إليه بوسنة محمود (1995 – 1996) تحولات كثيرة في العقود الثلاثة الأخيرة من أبرزها التنمية التربوية والتكوينية. وتشير الدلائل الحالية والتوقعات المستقبلية إلى أن معدلات النمو سيستمر في هذا القطاع من أجل استجابة أحسن إلى الطلب الاجتماعي (تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص)، الطلب الاقتصادي (تلبية حاجات القطاعات الاقتصادية المحلية إلى اليد الفنية في مختلف مستويات التأهيل) والطلب العالمي(التفتح على مختلف الثقافات الأخرى لإحداث التقارب بينها والابتعاد عن التنافر والأحكام المسبقة... الخ).

في هذا الإطار، تعتبر مؤسسة الجامعة أهم مصدر للتنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها حسب إبراهيم عصمت مطاوع (2002) الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأمم والحصن المنيع الذي يحفظ لها استقلالها ويصون لها تحررها، فلا بد أن تكفل لنفسها حرياتها الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ولن يتأتى لها ذلك إلا إذا كان لها مفكروها وعلمائها ومخترعوها ورجالها في المال والاقتصاد والصناعة والتخطيط الشامل ومن هنا تظهر

قيمة المؤسسة الجامعية كمركز بحث من جهة ومصدر للتدريب والتنمية البشرية من جهة أخرى.

ولعل العوامل السابقة الذكر كانت من الدواعي التي دفعتنا الى الاهتمام بإشكالية المنظومة التربوية الجامعية في الوطن العربي ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف السالفة الذكر وهذا من خلال التعرف على واقعها الحالي وضرورة الحاجة الماسة الى الاهتمام بتفعيل سياسة تطوير وتحسين المنظومة الجامعية في الوطن العربي لنخلص في الأخير إلى تصور واقتراح استراتيجية لتطوير النسق التربوي الجامعي العربي حتى يستجيب لمبدأ التنافس العالمي.

1- واقع الجامعات في الوطن العربي:

إن الدارس لتاريخ البشرية سيلاحظ أن الآمة العربية قد عرفت دور العلم والمعاهد والجامعات قبل أن تعرفها الأمم الحديثة وعملت على نشر العلم والمعرفة في معظم أقطار العالم وأدت رسالة حضارية وإنسانية على مدى العصور[(1)*].

ومع موجة الاستعمار العنيفة، فقد اقتصرت الجامعات في الوطن العربي مع عقد الأربعينيات من القرن العشرين كما يشير إلى ذلك عدنان مصطفى (1995) في وجود نوى جامعية محدودة الكيان الأكاديمي والعدد منها جامعات: الجزائر 1897- سورية 1903 - القاهرة 1908.

ولقد كان غرض سلطات الاحتلال السياسية من إقامة تلك المؤسسات الجامعية هو ترسيخ الوجود الاستعماري الفكري في عقول الأجيال العربية.

وبعد الاستقلال شكلت بعض الأقطار العربية حسب نفس المرجع السابق نوى وطنية حقة لجامعات عربية، قد تنامى وجود هذه الجامعات وانتشرت على نطاق واسع لتتفاوت في حجم وإمكانيات حرمها الجامعي.

وتتمثل أول بوادر تحديث الجامعة في الوطن العربي حسب إبراهيم عصمت مطاوع (2002) هو الانتقال من المعاهد العالية المتخصصة إلى إنشاء الجامعات التي تظم مجموعة من الكليات والتي توسعت من التربية والطب والهندسة ومدارس المعلمين إلى كليات الاقتصاد والعلوم السياسية وكليات التعدين وإنشاء المراكز البحثية والمراكز القومية للبحوث ثم إنشاء فروع لجامعات في بلدان مختلفة[1]*

وتبادل الخبراء والأساتذة وحتى الطلبة محاولة في ذلك السياسة التربوية في هذه الأقطار ربط التعليم الجامعي بمتطلبات البيئة وتحقيق ديمقراطية التعليم.

إن التطور في وظائف الجامعة والتوسع في التعليم الجامعي في البلاد العربية في هذه المرحلة كان نتيجة ازدياد حاجات هذه البلاد إلى الفنيين والمتخصصين للتقدم في مختلف مرافقها والتطور الكبير الذي أصابها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدماتية.

لكن مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين ومع كثرة الصراع الاجتماعي السياسي والاقتصادي في الدول العربية والدافعة له بعيدا عن مقام استقراره، يمكن تلمس مشاهد لجامعات الوطن العربي كما حددها عدنان مصطفى (1995) وهي:

*الاعتياد على الموت لأعضاء هيئات التدريس في الحرم الجامعي العربي كونهم لم يستطيعوا تحقيق بحوث علمية أصيلة وهذا نتيجة غياب التشجيع والعراقيل الإدارية ونقص الأجهزة والوسائل واستبعاد هذه الهيئة عن مسائل التنمية الوطنية وهذا ما دفع كثير من الخبراء والأساتذة إلى الهجرة إلى الخارج دون اللجوء إلى جامعات عربية أخرى، بحيث عادة ما يعامل الأستاذ الجامعي على أساس جنسيته الوطنية وليس العربية الأصيلة مما لا يسمح له

بالحصول على منصب عمل فيما بين الجامعات العربية غير التي نزح منها أو قرر عند تخرجه النهائي الانتماء إلى مسيرتها البحثية.

مع اضمحلال سلطة الحرم الجامعي العلمية خلف وجود أعضاء هيئة التدريس في الإدارات الجامعية – رئيس جامعة– عميد – رئيس قسم، قد نتج عنه تسيب العديد من برامج التدريس والابتعاد عن المناهج الحديثة وانخفاض مستوى الإشراف على الطلاب، تعاظم وجود جملة من الأساتذة غير الأكفاء وهذا ما أدى إلى موت الفكر العلمي الحديث نتيجة انعدام روح البحث والتجديد وبالتالي تحول الحرم الجامعي إلى مكتب إصدار الشهادات وهي ورقة لم تعد تضمن للخريج مستقبله المنظور في الحياة الواقعية.

قلة سبل الحوار في جامعات الوطن العربي سواء أكان ذلك الحوار فردي أستاذ – طالب طالب – طالب أو جماهيري بواسطة تنظيمات الطلاب الاكاديمية الديمقراطية الحرة، مما أدى إلى دخول الفكر الطلابي في الخضوع العلمي أو خروج الفكر الطلابي لتحدي طغيان

التخلف العلمي في كيان الحرم الاكاديمي وذلك لعدم إشباع تساؤلاتهم فيما يتعلق ببقائهم الإنساني – الوطني – العربي إضافة إلى الكثير من التحديات الفكرية والعلمية، وتجدر الإشارة إلى أن ليس كل الجامعات العربية أتاحت لطلابها فرصة تكوين التنظيمات العلمية – الاجتماعية و النقابية والتي تمكن الطلاب وتدربهم على الممارسة ومعايشة الواقع بعد التخرج.

قلة التعاون مع جامعات العالم المتقدم والذي سيسمح بربط الحرم الجامعي بعجلة البحث العالمي وتوفير سبل عملية للباحثين من متابعة بحوثهم بشكل براقماتي في الجامعات المتعاونة وهذا ما أدى إلى تحجر الحرم الجامعي .

وفاء معظم الجامعات العربية بمهمة التدريب الوطنية والاعتماد على الجانب التعليمي البحت وعدم اللجوء إلى باب البحث العلمي نتيجة نقص التموين في هذا الجانب ، مما أدى إلى تعطيل ما لا يقل عن 70% من خرجي الجامعات بداية من الثمانينات وحتى اليوم وذلك نتيجة لإشباع سوق العمالة الجامعية في مسيرات التنمية العربية، وكان بإمكان الإدارات الجامعية تنهيج المتقدمين من هؤلاء الطلبة كي يلجوا باب البحث العلمي.

عدم تحلي الإدارة الجامعية في العالم النامي بالروح الديمقراطية والحرية الاكاديمية مما نتج عنه من تلويث في مناخ العمل وقمع كل من يخرج عن لعبتها الإدارية.

إن مختلف المشاهد المحددة سابقا والتي تعكس عموما ما آلت إليه الجامعات العربية يستدعي إعادة النظر في آليات تفعيل وتطوير المنظومة التربوية الجامعية.

2- الحاجة إلى تفعيل سياسة تطوير وتحسين المنظومة الجامعية في الوطن العربي:

يجتاز الوطن العربي مرحلة تغير حضاري وتحديات على مستوى التحكم و الاستعمال ومنه تظهر الحاجة إلى تطوير وتحسين المنظومة التربوية الجامعية نتيجة مجموعة من العوامل أدت إليها إفرازات النظام العالمي الجديد منها:

– ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة منها دول أمريكا الشمالية الوحدة الأوربية والمجموعة الآسيوية والتي تتبني أساسا على من يملك ويعلم وقد حل الاقتصاد محل التحالف العسكري والارتباط العقائدي القديم.

– الدخول في الثورة التكنولوجية الثالثة أو ما يعرف بمرحلة ما بعد الصناعة Post-Iindustrial أو ما بعد الحداثة Post- Modernism تعتمد هذه الثورة على المعرفة العلمية المتقدمة أي القدرة على الاستخدام الأمثل للقدرات الإبداعية والفكرية و بالتالي فان وقود تلك الثورة الجديدة هو الفكر التكنولوجي والمهارات المتعددة لأفرادها.

الثورة المعلوماتية والتي تميزت العقدان الماضيان و هي ثورة في أدوات حفظ المعلومات ونقلها وتوليدها والاستخدام المعقد لنتائجها، مما جعل حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف عدة مرات كما وكيفا في فترة وجيزة، و هو أمر جعل المعلومات أحد الموارد الرئيسية التي تمكن الأفراد والهيئات والدول من إحداث التقدم، وأصبح تملك تكنولوجيا المعلومات أحد الأسس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بل والعسكري والعلاقة بين الثورة المعلوماتية، ونظام التعليم والبشر في المجتمع علاقة وثيقة بحيث أصبح من البديهي أن تختلف متطلبات إعداد الفرد في مراحل التعليم المختلفة في التسعينيات عنها في الاربعينيات وبحيث يصبح وجود استراتيجية لإدخال تكنولوجيا المعلومات في التعليم ضرورة صحية لتخطيط وإدارة التطوير.

– الثورة الديمقراطية الثانية والتي كشفت عن تحولات كبرى شهدها العالم منذ نهاية عقد الثمانينات سواء في دول المعسكر الاشتراكي أو بعض دول العالم الثالث وانتشار التعددية الحزبية وما لازم ذلك من صحوة في المناداة بحقوق الإنسان والمطالبة بالمشاركة الشعبية الفعلية في مسؤولية الحكم. (عن إبراهيم عصمت مطاوع 2002) وقد تشبع هذا الاتجاه بمبادئ وأفكار الثورة الديمقراطية الحديثة وما تمخض عنها من مقومات كالإيمان بقيمة الإنسان وذكاءه واعتباره غاية في حد ذاته والإيمان بالفروق الفردية بين الناس وتساوي جميع الأفراد في الحقوق والواجبات واعتماد الأسلوب العلمي في التفكير أساسا لحل المشكلات واتخاذ القرارات والوصول إلى الحلول والبدائل المناسبة في وجه التحديات المختلفة وبالتالي اعتبار التعليم والتربية أساس لتقدم المجتمع ونهضته وإعداد أفراده لأدوارهم ومسؤولياتهم الاجتماعية (عمر محمد التومي الشيباني 1986).

الاهتمام بالمفهوم الجديد للتنمية والذي يرتكز في الأساس "على الرأسمال البشري "مما أدى إلى رسم السياسات والخطط الإنمائية والابتعاد عن السياسات التقليدية القائمة على النمو الاقتصادي المادي إذ باعتماد مفهوم التنمية البشرية بدأ التركيز على عناصر أساسية هي المعرفة، مستويات المعيشة الكريمة، تنمية الذات... الخ وفي هذا الإطار أصبحت التنمية البشرية حسب ما ذهب إليه حامد عمار (عن إبراهيم عصمت مطاوع 2002) توفير و إتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة ويعني هذا توفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها.

ومن هذا المفهوم وغيره من العوامل المحددة سابقا نجد أن للتعليم عموما والتعليم العالي خصوصا في الوطن العربي دورا أساسيا في تحقيق التنمية سواء بمعناها الشامل أو ما تقصد

به التنمية البشرية من خلال بناء قدرات ومهارات المواطن القادر على التفاعل والفعل وإنتاج المعلومة والتحكم فيها ورفع، تعليمه في الوطن العربي باعتبار أن الإعداد التربوي والتعليمي السليم يعتبر أساسا ضروريا في أي مجتمع إنساني في القرن(21)، خصوصا وقد أصبح عصر الثورة الصناعية الثالثة كما أشار إليه محمد نبيل نوفل (1990) هو عصر الثورة التعليمية وهذا ما يتطلب عملية تغيير جذري في فلسفة ومحتوى وبرامج ومؤسسات التعليم.

1- استراتيجية تحديث المنظومة التربوية الجامعية:

يشير احمد سيد مصطفى (2003) بأن الواقع الجديد الذي تواجهه جامعتنا العربية في القرن الحادي والعشرين يفرض عليها مجموعة من التحولات بدءا من تحول الطالب من الطالب محلي إلى طالب عالمي بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات، ويدرس ويتخرج عن بعد (إلكتروني) وثم تحول معايير محلية للجودة التي تضعها وزارة التعليم العالي لكل دولة إلى معايير عالمية (الإيزو) تضعها المنظمة العالمية للمواصفات وتشكل بذلك منطلقا لتحول معيار التقدم من كم الخريجين إلى كيف، توافق ومتطلبات سوق العمل.

وبالتالي فإن التفكير في وضع استراتيجية تهدف إلى تطوير المنظومة الجامعية العربية باتت أمرا ضروريا، تقوم على أسس عريضة وراسخة تجمع بين الميول المتنوعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية وتتمتع بالحماس الأصيل والمستمر وتفاعل الجميع (رؤساء ومرؤوسين) معها من أجل إنجاحها ودفعها نحو التقدم ويعني ذلك أن تتوفر في الاستراتيجية التعليمية الإيجابية خاصيتين وهما:

أولا: وجوب تركيزها على العلاقات بين الأشياء إذ ينبغي أن تسعى إلى تحسين سلسلة كاملة من العلاقات وتشمل هذه السلسلة على العلاقات الذاتية في النظام العالمي وتلك التي توجد بين مستوياته المختلفة ومكوناته الداخلية العاملة، وبين النظام التعليمي ككل وبيئته في كل من جانبي المداخل والمخارج.

ثانيا: أن يكون تأكيدا قويا للتجديد، والتجديد الجوهري الشامل لكل جانب من جوانب النظام التعليمي وليس مجرد تغيير من أجل التغير ذاته، وإنما تغيرات قدرت بعناية لتحقيق التحسينات وإحداث التوقعات التي يحتاج إليها النظام فعلا.

إن النظام التعليمي المتطور في نظامه وخططه وسياسته وأدواته يسعى إلى تمكين أغلبية أفراده من اجل خوض معركة التغييرات والتحولات ومواجهة التحديات العالمية المطروحة أمام الجامعة والمجتمع ومن أجل تحقيق مفهوم المجتمع المتقدم والمتطور فقد

أصبح من الضروري إرساء قواعد التعليم الجامعي المتطور والفعال وفق استراتيجية تطوير مدروسة حسب الأهداف.

وفي هذا السياق يقدم حسين لوشن (2003) تصوره لتطوير استراتيجية التعليم والتعلم من منظور نظري، علمي، مؤسساتي واجتماعي حيث يصفها بأنها "المدخل المتكامل الذي يوحد بين جهود الباحثين والخبراء وأصحاب القرار والمخططين والمنظمين في بناء النظم التعليمية وتغيير المناهج التربوية واستثمار الموارد البشرية والمالية والمادية وتحسين أساليب العمل والاتصال والتفاعل والتبادل بين كافة الأطراف المشتركة والفعالة في الحياة التعليمية مع وضع الأهداف الخاصة لمواجهة ما يكشف عنه الواقع ووصولا مع الوقت بالأفراد إلى أرقى المراتب وبالمجتمع إلى أفضل الأوضاع بصورة مرنة وذلك وفقا للنموذج التنموي الذي يتبعه المجتمع خلال دورته التاريخية والاجتماعية المحددة.

وهذا التصور النسقي التكاملي والتفاعلي للإستراتيجية لتطوير وتحسين عملية التعلم والتعليم يمكن توضيحها اكثر في شكل المخطط الموجود في ملحق الدراسة.

وانطلاقا من هذا التصور الشامل والمتكامل للإستراتيجية نسعى من خلالها إلى تحسين وتطوير المنظومة الجامعية العربية من جهة ومن جهة أخرى الجمع بين كافة النماذج لتطوير التعليم سوءا النموذج البنائي الوظيفي (R.Turner; C.Wright Mills; E.Pritchard) أو نموذج التغيير في التعلم (Loria. A ;G. Rotzenhofer ; A.Small) أيضا نموذج الاستثمار في التعلم (Rostom.WW;B.Cardoso:TD..S Sandos Dubes.C);

والتي نستطيع من خلالها تحديد مجالات للتطوير والتحسين والمتمثلة في الاستراتيجيات الأساسية للتعلم واستراتيجياتها الفرعية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول يوضح الاستراتيجيات الأساسية و الفرعية للعملية التطويرية و التحسينية للمنظومة الجامعية

الاستراتيجيات الأساسية	استراتيجياتها الفرعية
عملية البناء الوظيفي	الأفراد–النظم–المؤسسات– المجتمع
التغيير في العلم	المناهج –القوانين–الممارسات– الخطط
الاستثمار في التعلم	العلوم–الأموال–البشر–الأجهزة
التنمية في التعلم	المهارات–التنافس–الفرديات–الإبداع

وتكون عملية تطوير عملية تعليم الجامعي في الوطن العربي بوضع خطط وأهداف لتطوير العناصر الأساسية والفرعية السابقة(عملية البناء الوظيفي والتغيير في التعلم وكذا

الاستثمار في التعلم وتحقيق التنمية في التعليم). وعندما تنجح الجامعة في" تصميم وتنفيذ برامج تعليمية تشبع حاجات وتوقعات المستفيدين وبالتالي تصبح الجودة تمثل شرطا جوهريا لقبول الخدمات الجامعية بشكل عام سواء بالسوق التعليمية وسوق الأعمال المحلية أو الأسواق الخارجية"(احمد سيد مصطفى 2003) وفي اعتقادنا أن الدول العربية لم تقصر في محاولة التغير من سياستها التربوية وأن الجامعات في الوطن العربي قامت بمجهودات معتبرة من أجل التكيف مع هذه التحولات في شكلها الظاهري، أما في باطنها يبدو عليها مقاومة التغيير إذ مازالت تستوجب منا كمهتمين وباحثين النظر في بعض العناصر الأولية لتفعيل العملية لإحداث التطور وهي:

أولا: ضرورة عصرنة الإدارة الجامعية حتى يتسنى لها أداء مهامها الإداري العلمي في التسيير وفق أهداف محددة و خطوات مدروسة وفي هذا السياق يقترح عبد الفتاح بوخمخم (2004) مجموعة من أساليب تسيير الإدارة العلمية وهي الإدارة بالأهداف أو بالمشاركة كأسلوب ديمقراطي في تسيير العمل أو الاعتماد على أسلوب التناوب الوظيفي الذي يمنح للأفراد فرصة التكوين وتنمية المهارات أو أسلوب التوسيع الوظيفي ويعني زيادة مساحة مهام عمل ما، من خلال الجمع بين عدة أنشطة متماثلة ذات علاقة ببعضها، أو على الإثراء الوظيفي وعلى جماعات العمل التي تهدف إلى تحقيق المرونة التنظيمية وتوفير ظروف العمل من اجل تحقيق الاستقلالية في العمل والتفاعل مع الآخرين وفهم اكثر لمعنى الأعمال التي يمارسونها ويكون سواء في شكل فريق العمل أو حلقات الجودة أو اجتماعات تبادل الآراء... الخ الشيء الذي قد تفتقده الجامعات العربية في تسيره الإداري واعتمادها في المقابل على المدرسين وليس على متخصصين في تسيير الإدارة الجامعية التي لها خصوصيتها الجامعية.

ثانيا: ترشيد استخدام التمويل: والذي يعد استخدام التمويل أكثر أهمية في إيجاد مصادره ولذلك فإن التخطيط السليم والاستثمار الجيد المتاح سيساعد الجامعة على تجاوز بعض المشكلات المالية والإدارية التي تجعل الموارد كافية لسد حاجة الجامعة بشكل عقلاني وذلك باعتماد على أساليب التي يقترحها عدنان احمد(2003).

1)ترشيد الإنفاق من خلال الربط بين النفقة وعرضها – تحليل النفقة– المنفعة– وكذا استخدام أسلوب تكاليف الأنشطة وهذا يعني تحديد تكلفة النشاط بشكل مفصل وتحديد النفقات المطلوبة لها.

– فكرة التخطيط الجيد للموارد البشرية من خلال تخطيط الأنشطة بالاعتماد على أسلوب تحديد تكاليف الأنشطة وتحديد التخصصات اللازمة لتنفيذ الأنشطة بشكل يمكن الجامعة من بلوغ أهدافها بفعالية وكفاية وربط بين الأنشطة المراد تنفيذها والتخصصات المطلوبة لها بهدف حصر المسؤولية وإعادة النظر بشكل مستمر في الأنشطة والتخصصات من خلال المراجعة والمتابعة لأنها أساس في تقييم كفاية الأداء المتخصص.

– الربط بين سياسية القبول وسوق العمل تفاديا لهدر الطاقات وهذا يتطلب تخطيطا مسبقا بتخصصات مفتوحة وتوجيه نموها يكون على أساس علمي، كذا حصول المتعلم على التدريب أثناء الدراسة من اجل رفع من كفاءته، وربط المناهج بحاجة السوق للعمل.

–كفاية الجامعة وفعالياتها في المساهمة في التطوير والتنمية ذلك أن الكفاية تعني القدرة على توفير مدخلات بالقدر اللازم لتنفيذ نشاط معين بينما تعني الفعالية مدى القدرة في استخدام هذه المدخلات للوصول إلى الأهداف المرسومة لذلك النشاط.

2) اعتماد هندسة القيمة في خفض وتكلفة التعليم العالي وترشيدها: وهذا من شأنه أي يؤدي إلى تحقيق الجودة والأداء وفق رغبات الأفراد ومتطلبات سوق العمل وترشيد التكلفة وذلك بجعل التكاليف المطلوبة في الحدود المثلى مع الخفض التدريجي للتكاليف غير المرغوبة والوصول إلى جعلها في مستوى الصفر وهذا لن يتحقق إلا بإتباع أساليب الرقابة على التكاليف لتحقيق الجودة والوصول إلى مستوى أقل تكلفة بزيادة فعالية الأنشطة وضرورة خفض نسبة الطلاب المتوقع فشلهم مستقبلا أو إنهاء دراساتهم بتقديرات دون المستوى وكذلك اهتمام الجامعة بتحديث معلومات الخريجين الذين مازالوا دون عمل أو يرغبون في تحسين مراكزهم الوظيفية واستحداث فروع المعرفة والوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص.

3) الإستفادة من تكنولوجيا التربية تحديدا، ومن الوسائل المساعدة لأنشطة التسويق: ذلك أن الجامعة الحديثة ليست بالضرورة مرتفعة التكاليف بل هي التي تقدم افضل تعليم لأكبر عدد وبأقل كلفة وأن التعليم الجيد يساعد النظام على قبول أعداد كبيرة من الطلاب عندما ينطلق من حقائق العصر ودروسه ويستخدم تكنولوجيا التربية وتكنولوجيا الاتصال الحديث، ولذلك يكسب التدريب على التعلم الذاتي والتعليم المستمر شأنا خاصا، كما أن اللجوء إلى صيغ جديدة للتعلم يجعل التعليم أقل كلفة وأقرب إلى تلبية مطالب التقدم السريع في العصر وهذا الأمر لا يقتصر على الوسائل السمعية والبصرية... الخ بل يتناول التغيير في هيكل الدراسة (المدة والمراحل) سواء كانت نظامية أو غير نظامية أو كان التعلم ذاتيا أم

بالمراسلة أم عن بعد أم متعدد التقنيات بحيث يصيب التعلم هدفين هما تجويد التعليم وخفض نفقاته وكذلك معالجة مشكلات الكم أو تحسين التعليم العالي من حيث الكم والنوع.

ثالثا: غرس ثقافة القدرة التنافسية وفكرة إدارة الجودة حيث أن القدرة والتنافسية للجامعات العربية مرهونة على تهيئة مخزون من الرأس المال الفكري مؤهلين للتفكير الاستراتيجي والابتكار وبالتصميم المبتكر لبرامج الخدمات التعليمية البحثية الجامعية لتعزيز الأداء الجامعي وتزويد أسواق العمل بما تتوقعه المنظمات من المعارف ومهارات تتناسب والمتغيرات البيئية التكنولوجية والاقتصادية والثقافية ومن ثم خدمة الاقتصاد الوطني.

وتقوم القدرة التنافسية على شقين أساسيين الأول: قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية وخصائص أعضاء الهيئة التدريسية والمكتبات والقاعات والتجهيزات الدراسية والبحثية وتسهيلات التدريب العملي للطلاب ونمط الإدارة ونظم الجودة وكذا في ابتكار نظم وبرامج تأهيل جديدة تواكب مع المستجدات البيئية والثاني: فهو القدرة على جدب واستقطاب الطلاب والطالبات من السوق المحلية والخارجية نحوها (أحمد سيد مصطفى 2003).

الخاتمـة:

يدعو كثير من الباحثين إلى العقلانية والواقعية في التعامل مع ظاهرة العولمة دون الانبهار بآليتها. ويتطلب ذلك دراسة معمقة للظاهرة العولمية في المسارات التطورية كلها. وبالتالي دراسة إمكانيات الوطن العربي البشرية والإقتصادية والفكرية في سياق مقارن ومحاولة رسم برامج مناسبة وواقعية التنفيذ (أحمد عبد الله العلي 2002).

ويلعب النظام التربوي في هذا السياق دور هام في إعداد الفرد لأساليب المواجهة المحتملة للقرن الحادي والعشرين وخاصة التعليم الحالي كونه أكثر تعبير عن حاجيات ومطالب التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وعليه فإن الجامعة كمنظمة مفتوحة على المحيط الخارجي وذات وظيفة تعليمية فلا بد أن ترفع التحدي على المستوى العربي وذلك من خلال:

- العمل على فتح حوار واقعي مع الإدارات الجامعية.
- عصرنة المعرفة الأكاديمية وتحديث تقنيات التدريس والتدريب.
- تحريك الحوار العربي لتصعيد سمو الجامعات العربية.
- تعزيز الديمقراطية الأكاديمية بداء من إنماء الحرية في التعبير عن الحقيقة ونشرها.

– إستنهاض همة أعضاء هيئة التدريس.

– إعداد الباحثين والعلماء للمرحلة المقبلة للتطور أي تبصير الفرد بمعالم المستقبل والدور الذي سيلعبه، أي الزيادة في إنشاء الاكاديميات والمعاهد العليا المتخصصة والمراكز البحثية والمراكز القومية للبحوث والزيادة في إنشاء فروع الجامعات في بلدان مختلفة وتفعيل سياسية تبادل الخبرة بين الخبراء – الأساتذة وحتى الطلبة.

– الزيادة في الإعداد العلمي والتدريب الفني لمواجهة التطور التكنولوجي والعلمي.

– ربط التعليم الجامعي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– تبني الدول العربية لقيم التقدم حتى تستطيع مواكبة التغير السريع، رؤية تثبت ذاتها في ظل التنافس العالمي.

– التأكيد على غرس قيمة ثقافة النظم بدلا من ثقافة الأشخاص بمعنى أن النظم تبقى وتتطور بغض النظر عن تغبير رؤساء الجامعات أو عمداء الكليات أو رؤساء الأقسام العلمية.

– التأكيد على غرس قيمة قبول النقد والنقد الذاتي ويعتبر من العناصر الهامة لفلسفة إدارة الجودة الشاملة.

– تبني مفهوم التحسين المستمر تحت مضلة إدارة الجودة الشاملة.

– التزويد بتجهيزات فاعلة تهيئ مقومات الأداء التعليمي والبحثي التنافسي.

– استخدام متقدمة لتكنولوجيا المعلومات في تصميم النظام التعليمي والتدريبي الجامعي.

– جعل الجودة على راس أولويات الإدارة العليا– زرع وتنمية ثقافة متضمنة حتمية الأداء السليم من المرة الأولى.

– استلهام حاجات وتوقعات المستفيدين بالتعليم الجامعي كأساس لتصميم برامج التأهيل وكافة وظائف ونظم الجامعة وكلياتها وأقسامها.

– اختيار وتدريب وحفز قوى عاملة بهيئة التدريس والجهاز الإداري حتى تنجح في الأداء المتميز القائم على الابتكار.

– تبني فلسفة تأكيد الجودة المنسجمة مع مبدأ الجودة من المنبع والأداء السليم من المرة الأولى وذلك في كافة مجالات الأداء الإداري والتعليمي والبحثي – بدلا من فلسفة مراقبة الجودة التي تنحصر في التحقيق في الخطأ أو الانحراف بعد وقوعه.

– تبني مفهوم التحسين المستمر تحت مظلة إدارة الجودة الشاملة.

– إعادة النظر في الأهداف وصياغة رسالة الجامعات على نحو استراتيجي مواكب للتغيرات المحيطة بها.

– تحسين العلاقة مع مختلف الأجهزة المدعمة والممولة لمختلف المشاريع بما يعزز من دور الجامعة في المجتمع.

– إنشاء قاعدة بيانات، واستخدام مؤشرات الأداء لتقييم الأنشطة المختلفة على مستوى الإدارة الجامعية والكليات والأقسام العلمية، وبما يعزز من القدرة التمويلية للجامعات.

– تفعيل الاتفاقات والبروتوكولات بين الجامعات العربية، وإيجاد عمل مشترك في مجال البحث العلمي والإشراف على الدراسات العليا وتبادل الخبرات العلمية والثقافية، وبما يدعم ويرسخ أواصر العلاقة فيما بينها.

المراجـع:

1. إبراهيم عصمت مطاوع (2002): التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، دار الفكر العربي– القاهرة
2. أحمد سيد مصطفى(2003): تنافسية التعلم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين مجلة التربية، دار الكتب القطرية رقم 238، الدوحة، قطر.
3. أحمد عبد الله العلي (2002): العولمة والتربية دار الكتاب الحديث،القاهرة –الكويت–الجزائر.
4. بوسنة محمود (1995–1996):النسق التربوي في الجزائر: رهانات التغيير حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص.
5. حسين لوشن (2003): استراتيجية تطوير التعليم: نماذج نظرية ورؤية مستقبلية – المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية، المجلد الثالث والعشرين، العدد الثاني، ص9–28.
6. عبد الفتاح بوخمخم (2004):أثر التطبيقات الحديثة في تسيير العمل على تثمين الرأسمال الفكري– ملتقى وطني حول تسيير الموارد البشرية في حالة ازمة ،يومي 02 و03 جوان، عنابة– الجزائر.
7. عدنان الأحمد: بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته، ص29–60.

8. عدنان مصطفى (1995): مسألة الجامعات العربية: منظور القبور الحية: عالم الفكر، المجلد الرابع والعشرون، العددان الأول والثاني–يوليو/سبتمبر – أكتوبر/ديسمبر. دولة الكويت.
9. عمر محمد التومي الشيباني (1986): ديمقراطية التعليم في الوطن العربي، دار الكتب الوطنية–بنغازي.
10. محمد نبيل نوفل (1990): تأملات في العمالة والتعليم في العالم العربي، ندوة التعليم والتدريب وسوق العمل. مكتب اليونيسكو الاقليمي بالدول العربية– القاهرة.